(تعاريف: الكناية، والاستعارة، والتمثيل، ص ٥٢ :

(فصل فى اللفظ يطلق والمراد به غيره ظاهره)

اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور فى الأمر الأعم على شيئين ـ الكناية والمجاز. والمراد بالكتابة ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعانى فلا يذكره باللفظ الموضوع له فى اللغة ولكن يجىء إلى معنى هو تاليه وردفه فى الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قوله : «هو طويل النجاد» يريدون طويل القامة.

وأما المجاز فقد عول الناس فى حده على حديث النقل وإن كان لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز . والكلام فى ذلك يطول وقد ذكرت ما هو الصحيح من ذلك فى موضع آخر وأنا أقتصر ههنا على ذكر ما هو أشهر منه وأظهر. والاسم والشهرة فيه لشيئين ـ الاستعارة والتمثيل. وإنما يكون التمثيل مجازاً إذا جاء على حد الاستعارة.

فالاستعارة أن تريد تشبيه الشىء بالشىء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجىء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجديه عليه .

وأما التمثيل الذى يكون مجازاً لمجيئك به على حد الاستعارة فمثاله قولك للرجل يتردد فى الشىء بين فعله وتركه : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى. فالأصل فى هذا إدراك فى ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى. ثم اختصر الكلام وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة.

الكناية والمجاز أبلغ من الحقيقة :

قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح . والتعريض أوقع من التصريح. وأن للاستعارة مزية وفضلا. وأن المجاز أبداً أبلغ من ص ٥٦ الحقيقة. إلا أن ذلك وإن كان معلوماً على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل فى كل ما يطلب العلم به حتى يبلغ فيه غايته، وحتى يغلغل الفكر إلى زوايا علة أن اللفظ الذى يطلق والمراد به غير ظاهره أبلغ من الكلام المتروك على ظاهره سنراه يقرر أن ليس للاستعارة والتمثيل والكناية مزية البلاغة من حيث هى صورة من صور اللفظ يطلق ويراد به غير ظاهره وإنما فى معانيها التى تحدث بالتأليف والتركيب.

اعلم أن سبيلك أولا أن تعلم أن ليست المزية التى تثبتها لهذه الأجناس